

البطالة والسياسات الاقتصادية(1)

محمد جلال مراد(2)

عرض العمل والبطالة

النمو السكاني :

- تضاعف عدد السكان 3 مرات خلال الفترة (1970-2004) إذ ارتفع من 6.3 مليون إلى 18.0 مليون أي بزيادة 11.7 مليون نسمة، ومع ذلك فإن معدل نمو السكان انخفض من 3.3% خلال الفترة (1960-1994) إلى 2.7% خلال الفترة (1994-2004)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع سن الزواج، وانخفاض مستوى الدخل الفردي، وارتفاع مستوى البطالة، وزيادة نسبة السكان تحت خط الفقر، وارتفاع أسعار السكن، وأزمة الإسكان، وتضاؤل فرص العمل، وانتشار استخدام وسائل منع الحمل.

- يعتبر المجتمع السوري مجتمعاً فنياً إذ تشكل الفئة العمرية 15 سنة فما دون في عام 2004 (39.6%) وتشكل فئة الشباب (15-24) سنة نسبة 21.9%، كما تشكل الفئة (25-60) سنة نسبة 35.0%.

1 - إن مضمون هذه الدراسة لا يمثل ولا يعبر - بالضرورة - عن رأي الاتحاد الأوروبي أو الحكومة السورية.

2 - خبير سوق العمل لدى الاتحاد الأوروبي (حالياً) - خبير تخطيط القوى العاملة، والتعليم، والعلوم والتكنولوجيا لدى الأمم المتحدة (سابقاً) - مدير تخطيط القوى العاملة، ومدير التخطيط طويل الأجل، ومدير تخطيط البناء والتشييد في هيئة تخطيط الدولة (سابقاً)، عضو مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية (سابقاً).

عرض العمل :

- تضاعف عرض العمل 3.2 مرة بين عامي (1970 و 2004)، إذ ارتفع من 1.5 مليون إلى 4.9 مليون أي بزيادة 3.4 مليون، وقد ارتفع معدل نمو قوة العمل من (2.7 %) خلال الفترة (1970 - 1981) إلى (5.4 %) خلال الفترة (1981 - 1994) إلا أنه انخفض إلى 2.0 % بين عامي 1994 و 2004، ثم ارتفع إلى 3.4 % بين عامي 2004 و 2006.
- يعزى سبب الزيادة السنوية في عرض العمل إلى عدة عوامل منها :
معدل النمو السكاني المرتفع خلال الفترة (1960 - 1994)
(ارتفاع معدل الولادات، وارتفاع المستوى الصحي وانخفاض الوفيات)
- ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي الخام للسكان من 24.2 % عام 1970 إلى 27.5 عام 2004 ثم إلى 28.3 % عام 2006.
- عودة المغتربين السوريين.

- وقد ارتفع وسطي حجم عرض العمل السنوي من 48 ألف خلال الفترة (1970 - 1981) إلى 154 ألف خلال الفترة (1981 - 1994) ثم عاد وانخفض إلى 89 ألف بين عامي 1994 و 2004 بسبب انخفاض معدل النمو السكاني خلال الفترة الأخيرة.
- ارتفع حجم البطالة من حوالي 100 ألف متعطل في كل من عامي 1970 و 1981 إلى 243 ألف في عام 1994 و 608 ألف في عام 2004 و 423 ألف في عام 2006، وقد ارتفع معدل نمو البطالة إلى 7.2 % بين عامي 1981 و 1994 ثم بلغ ذروته 9.6 % بين عامي 1994 و 2004، إلا أن البطالة بين عامي 2004 و 2006 انخفضت بمعدل 15.7 % سنوياً، أما نسبة البطالة إلى قوة العمل فقد ارتفعت من 6.3 % في عام 1970 إلى 12.3 % في عام 2004 ثم انخفضت إلى 8.2 % في عام 2006.
- انخفضت مشاركة المرأة في قوة العمل من 20.3 % عام 2001 إلى 16,3 % عام 2004 ثم إلى 15.4 % عام 2005.

جدول رقم (1)

تطور مؤشرات السكان وقوة العمل (15 سنة +)

المؤشر (بالآلاف)	1960	1970	1981	1994	2004	2005	2006
السكان	4565	6305	9046	13812	17993	18138	18700
القوة البشرية	2132	2923	4370	7510	10859	11373	11562
قوة العمل	1142	1524	2050	4053	4947	5106	5292
المشتغلون	1085	1428	1951	3810	4339	4693	4860
المتعطلون	53	96	99	243	608	413	432

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - تعدادات السكان للأعوام (1960-1970-1981-1994-2004) ومسح قوة العمل لعام 2006.

جدول رقم (2)

تطور مؤشرات السكان وقوة العمل (15 سنة +)

معدلات النمو	-1960	-1970	-1981	-1994	-2004	-2004	-2004
النمو	1970	1981	1994	2004	2005	2006	2006
السكان	3.28	3.35	3.3	2.7	2.45	2.0	2.0
القوة البشرية	3.2	3.7	4.3	3.8	4.7	3.2	3.2
قوة العمل	2.9	2.7	5.4	2.0	3.2	3.4	3.4
المشتغلون	2.8	2.9	5.3	1.3	8.2	5.8	5.8
المتعطلون	6.1	0.3	7.2	9.6	30.1-	15.7-	15.7-

المصدر: أرقام محتسبة من المصدر السابق.

جدول رقم (3)

تطور مؤشرات السكان وقوة العمل (15 سنة +)

1960	1970	1981	1994	2004	2005	2006	
25.0	24.2	22.7	29.3	27.5	28.2	28.3	معدل النشاط الخام (إجمالي السكان) (قوة عمل / سكان)
4.7	6.3	4.8	6.0	12.3	8.1	8.2	معدل البطالة

المصدر: أرقام محتسبة من المصدر السابق.

جدول رقم (4)

بنية المشتغلين حسب القطاع

%			بالآلاف			السنة
مجموع	خاص	عام	مجموع	خاص	عام	
100	86.0	14.0	1428	1228	200	1970
100	81.0	19.0	1951	1581	370	1981
100	75.1	24.9	3810	2860	950	1994
100	71.6	28.4	4339	3107	1232	2004
100	73.1	26.9	4694	3430	1264	2005
100	72.1	27.9	4860	3504	1356	2006

جدول رقم (5)

بنية المشتغلين حسب القطاع

2006		2006-2004	%	2004	المؤشر (بالآلاف)
27.9	1.356	124	28.4	1.232	عام
40.7	1.978	486	34.4	1.492	خاص منظم
31.4	1.526	89-	37.2	1.615	خاص غير منظم
72.1	3.504	397	71.6	3.107	خاص (إجمالي)
100.0	4.860	521	100.0	4.339	مجموع

المصدر : مصدر سابق.

البطالة:

هدفت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تحقيق التشغيل الكامل للسكان الداخليين إلى سوق العمل لأول مرة وللمتعطلين سابقاً، وقد استطاعت خطط التنمية في السبعينات والثمانينات استيعاب أعداد كبيرة من قوة العمل لتلبية حاجات التنمية ومتطلبات سوق العمل التي اعتمدها الدولة بخلق فرص عمل جديدة لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة. إلا أن مواجهة انعكاسات أزمة الركود العالمية في الثمانينات وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في هذا العقد وتزايد المعروض من خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والثانويات العامة والمهنية والفنية عن الطلب عليها كما ونوعاً، أدى إلى حالة زيادة في العرض عن الطلب على قوة العمل. وقد ارتفعت نسبة المتعطلين من 4.8% من قوة العمل في عام 1981 إلى 6.0% في عام 1994 و 12.3% عام 2004 ثم عادت وانخفضت إلى 8.1% في عام 2006.

وبالرغم من أن هذا الرقم الأخير قد يبدو ليس خطيراً لدى البعض، بالمقارنة مع معدلات أعلى لدى بعض الدول العربية، إلا أنه يجب إن لا يغرب عن البال أن نسبة كبيرة من الذين انسحبوا من دائرة المتعطلين إلى دائرة المشتغلين (بسبب الديناميكية التي يتحلى بها الشعب السوري) وتقبلوا العمل في مهن لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو أنها أدنى منها، وبأجور متدنية لا تتناسب مع كفاءتهم، لا زالوا في "حومة البطالة" وهم يشكلون نسبة 30% من القوى العاملة، حيث نجد أن 35% من خريجي الجامعات يعملون في مجالات لا تتوافق مع تخصصاتهم الفعلية و 25% من حملة الشهادة الثانوية يمارسون أعمالاً لا تتناسب مع مؤهلاتهم، علماً بأن غالبية العاطلين عن العمل 84.4% لم يسبق لهم العمل، وأن نسبة الشباب (15 - 24) سنة من مجموع العاطلين عن العمل تصل إلى نحو 58% وذلك في عام 2006.

ونلاحظ أن 72% من المشتغلين يعملون في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم وأن

26% من إجمالي المشتغلين بأجر في القطاعين العام والخاص (يعادلون 1.676 مليون مشتغل) يحصلون على أقل من 9000 ل.س في الشهر.

ويلاحظ بأن نسبة الذين يحملون شهادة ابتدائية فما دون بين المتعطلين قد تناقصت بشكل كبير جداً من 73.7% في عام 1970 إلى 48.8% في عام 2006 بسبب تمكن هؤلاء من العمل في القطاع غير المنظم. بينما تزايدت نسبة المتعطلين من كافة المستويات التعليمية،

حيث ارتفعت نسبة المتعطلين الجامعيين من 1.4% إلى 6.0% والمعاهد المتوسطة من 0.3% إلى 10.6%.

جدول رقم (6)

التركيب النسبي للمتطلين حسب الحالة التعليمية (%)

2006	2004	1981	1970	الحالة التعليمية
9.9	41.0	57.7	73.7	أمي وملم
54.8	39.3	32.9	18.1	ابتدائية وإعدادية
18.7	11.5	4.4	6.5	ثانوية
10.6	4.9	1.9	0.3	معاهد متوسطة
6.0	3.3	3.1	1.4	جامعية
100.0	100.0	100.0	100.0	الإجمالي

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء (تعدادات السكان (1970، 1981، 2004، 2006))

وقد انخفضت نسبة المتطلين بشكل كبير في قطاع الزراعة من إجمالي المتطلين من 36.0% إلى 28.5% بين عامي (1970 و 2006)، بسبب الازدهار الكبير الحاصل في القطاع الزراعي نتيجة السياسة السعرية التي انتهجتها الدولة لتشجيع المزارعين والعمل الزراعي، بينما ارتفعت في قطاع البناء والتشييد من 16.2% إلى 26.0% خلال نفس الفترة.

جدول رقم (7)

التركيب النسبي للمتطلين حسب النشاط الاقتصادي (%)

2006	2004	1981	1970	النشاط
28.5	26.0	26.6	36.0	زراعة
11.6	12.0	14.3	17.8	صناعة
26.0	34.0	33.6	16.2	بناء وتشبيد
33.9	28.0	25.5	30.0	أخرى
100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء (تعدادات السكان (1970-1981-2004))

أما بالنسبة للبطالة حسب المهن، فقد ارتفعت نسبة المتعطلين من عمال الإنتاج إلى إجمالي المتعطلين من 42.4% إلى 45.1% بين عامي (1970 و 2006) بينما انخفضت في المهن الزراعية من 35.5% إلى 28.0% خلال نفس الفترة.

جدول (8)

مقارنة بنية المشتغلين والمتعطلين حسب الحالة التعليمية في عام 2006

الحالة التعليمية	المشتغلون	المتعطلون
جامعية +	7.3	6.0
معاهد متوسطة	8.7	10.6
ثانوية	9.7	18.8
اعدادية ومدارس مهنية	14.6	15.8
ابتدائية فما دون	59.7	48.8
المجموع	100.0	100.0

خصائص البطالة :

بنية البطالة في عام 2006:

1- تقارب نسبة المتعطلين بين الذكور والإناث :

- بلغ إجمالي المتعطلين 432 ألف متعطل
- 55% ذكور، و45% إناث.
- 84% متعطلون لأول مرة، و16% سبق لهم العمل.
- 58% شباب (15 - 24) سنة.

2- ارتفاع نسبة الشباب الي جملة المتعطلين :

- بلغ عدد المتعطلين الشباب (15 - 24) سنة 251 ألف متعطل (58% من إجمالي المتعطلين):
- 58% ذكور، و42% إناث.
- 90% متعطلون لأول مرة، و10% سبق لهم العمل.
- إن عدم الالتحاق بالمدرسة والفضل في إكمال المراحل التعليمية يعني إن 81% من الشباب يفشلون في إتمام تعليمهم، ويدخلون سوق العمل بدون تأهيل يمكنهم من أن يكونوا جاهزين للعمل.

3- ارتفاع نسبة المتعطلين الداخليين الى سوق العمل لأول مرة :

- بلغ عدد المتعطلين لأول مرة 365 ألف متعطل (84% من اجمالي المتعطلين)
 - 50% ذكور، 50% إناث.
 - 62% شباب، 38% أخرى.
 - 62% إعدادية فما دون، 20% ثانوية، 12% معاهد متوسطة، 6% جامعية

4- ارتفاع نسبة المتعطلين الذين سبق لهم العمل في القطاع الخاص

- بلغ عدد المتعطلين الذين سبق لهم العمل 67 ألف متعطل (16% من اجمالي المتعطلين):
 - 78% ذكور، 22% إناث.
 - 90% قطاع خاص، 10% قطاع عام.
 - 37% شباب، 63% أخرى.
 - 29% زراعة، 12% صناعة، 26% بناء وتشبيد، 19% أنشطة مساعدة للإنتاج، 14% خدمات

○ أعباء البطالة:

- يقع عبء البطالة حسب الفئة العمرية على الشباب (15 - 24 سنة).
- يقع عبء البطالة حسب مستوى المهارة على الأميين والملمين والأقل مهارة.
- يقع عبء البطالة حسب النوع الاجتماعي على المرأة.
- يقع عبء البطالة حسب المستوى الصحي على ذوي الاحتياجات الخاصة.

- إن ارتفاع معدل البطالة يخلق مجموعة واسعة من المتعطلين لفترات طويلة الأمد (بطالة مزمنة) الذين تكون آفاق عودتهم للعمل صعبة بدون تدخل الدولة، ومن هنا تأتي أهمية إجراءات تكييف سوق العمل التي تناط بمكاتب التشغيل.

○ الشرط اللازم والكافي لمكافحة البطالة / أو تقليص معدل البطالة:

- الشرط اللازم: هو تحقيق مواءمة فعالة بين الباحثين عن عمل وفرص العمل عن طريق نظام معلومات سوق عمل فعال.
- الشرط الكافي: هو تحقيق معدل تنمية عال، وسياسات سوق عمل فعالة

- **تآكل الأجور** (نتيجة تقليص سرعة زيادة الأجور مقابل تسريع عملية ارتفاع الأسعار)، هو أحد أهم أسباب انخفاض إنتاجية العامل، وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي للبلاد، وانخفاض كفاءة أداء الاقتصاد السوري.

القدرة الاستيعابية للقطاعات العام والخاص على امتصاص البطالة :

الداخولون الجدد إلى سوق العمل خلال الفترة (2007 – 2010) والمتعطلون في نهاية عام 2010 :

آحاد السن	2007	2008	2009	2010
9				500
10			453	
11		444		
12	434			
12-9 إجمالي	434	444	453	500
ذكور	224	229	234	258
إناث	210	215	219	242
12-9 إجمالي	244	249	255	280
90% ذكور	202	206	211	232
20% إناث	42	43	44	48

1028 ألف : الداخولون الجدد (الفترة 12-9 سنة) للأعوام (2010-2007)

987 ألف: المسجلون (متعطلون) في مكاتب التشغيل (2007)

2015 ألف : إجمالي طالبي العمل للأعوام (2010 – 2007)

0548 ألف : إجمالي الطاقة الاستيعابية للقطاعات العام والخاص (2010 – 2007)

قطاع حكومي: 62 ألف مشغول × 4 سنوات = 248 ألف مشغول (2010 – 2007)

قطاع خاص: 75 ألف مشغول × 4 سنوات = 300 ألف مشغول (2010 – 2007)

1467 ألف (متعطّل) عدد المتعطّلين في نهاية عام 2010

5292 ألف (عامل) قوة العمل في عام 2006

6320 ألف (عامل) قوة العمل في نهاية عام 2010 (1028 ألف + 5292 ألف = 6320 ألف)

23.2% معدل البطالة في نهاية عام 2010

- بلغ عدد المسجلين في مكاتب التشغيل خلال الفترة 2001 - 2007 حوالي 87 ألف متعطل عن العمل وهي تشكل نسبة 18.7% من قوة العمل كما بلغ عدد المعنيتين ترشيحا حوالي 60 ألف مرشح خلال نفس الفترة، أي بنسبة 6.1% من إجمالي المسجلين أي بحدود 10 آلاف مرشح في كل سنة وهو رقم ضئيل بالمقارنة مع حجم المسجلين في هذه المكاتب. وهذا يشير إلى عدم توفير البيئة التمكينية لهذه المكاتب من القيام بدورها المطلوب منها، وهو القضاء على البطالة الاحتكاكية، وتوفير فرص العمل لكافة الباحثين عنه.
- تبلغ نسبة العاملين اقل من 30 ساعة أسبوعيا 11%، كما تبلغ نسبة العاملين المؤقتين والموسميين 30%، وهاتان الفئتان مهددتان بالبطالة، وبالتالي يصبح معدل البطالة المتوقع 70% من قوة العمل في ظل تحرير التجارة :

$$\text{مكاتب التشغيل} \quad \text{أقل من 30 ساعة} \quad \text{مؤقتين} \quad \text{فائض} \quad \text{معدل البطالة}$$

$$19\% + 11\% + 30\% + 10\% = 70\%$$

- لم تسهم المشاريع الصناعية الجديدة التي ينفذها القطاع الخاص على قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 إلا بتشغيل 36 ألف مشغل، أي بمعدل 6 آلاف مشغل سنوياً، وهو لا يتناسب مع حجم العاطلين عن العمل البالغ حوالي 1.5 مليون متعطل.
- إن ضخامة حجم القطاع الاقتصادي غير المنظم البالغ 42% من المشتغلين في عام 2006، يؤثر بشكل كبير على حجم العمالة والبطالة، وغالباً ما يؤدي التباس التعريف الإحصائي للمشتغل والمتعطل إلى إعتبار نسبة كبيرة من المتعطلين عن العمل في عداد المشتغلين في القطاع غير المنظم وهي تعادل 25% من المشتغلين في هذا القطاع (أي بما لا يقل عن 400 ألف مشغل هم متعطلون -أصلاً-).
- يبلغ فائض العمالة في الاقتصاد الوطني حوالي 500 ألف فائض وهم يشكلون نسبة 10% من عدد المشتغلين :

- 100 ألف فائض في شركات القطاع العام
- 225 ألف فائض في الإدارة الحكومية
- 175 ألف فائض في القطاع الخاص

- إن حوالي 5.3 مليون انسان، (30% من عدد السكان) يعيشون تحت خط الهشاشة وهو 2000 ل.س شهرياً للفرد، كما إن حوالي 2.2 مليون إنسان (11% من عدد السكان) يعيشون تحت خط الفقر الأدنى.
- إن البطالة تصيب نسبة اكبر من الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر، وهم أكثر الناس تأثراً بانخفاض مستوى الأجر الحقيقي.
- هناك علاقة واضحة بين البطالة والفقر، حيث إن غالبية العاطلين عن العمل 50% هم من حملة الشهادة الابتدائية فما دون.
- لم يتحسن مستوى إنتاجية العامل، بل على العكس انخفض معدل نموه من 3.5% إلى 2.4%، علماً بان 25% من نمو الإنتاجية يأتي من العمل و75% يأتي من رأس المال. وهذا أدى بدوره إلى تدني مستوى التنافسية في المنشآت الإنتاجية للقطاعين العام والخاص، مما يعني بأننا حررنا التجارة قبل إن نهئى البيئة التمكينية للتنمية والنمو.
- بلغ عدد العاملين بأجر 2.7 مليون مشتغل (55.3% من إجمالي عدد المشتغلين)
- إن نسبة العاملين بأجر اقل من 9 آلاف ل.س تبلغ 62% من إجمالي العاملين بأجر علماً بأن مستوى الأجر هذا يعادل 60% من الحد الأدنى لمستوى المعيشة.
- تبلغ نسبة العاملين بهذا المستوى من الأجر في الزراعة 87% وفي الصناعة 71% وفي البناء والتشييد 78% و في التجارة 76% وهي في حدود 50% في قطاعات النقل والمواصلات والمال والخدمات
- إن وسطي الأجر الشهري للعاملين في القطاع العام حوالي 6 آلاف ل.س وفي القطاع الخاص 4 آلاف ل.س. وهذا مؤشر آخر على تدهور القدرة الشرائية أمام معدلات التضخم وارتفاعات مستوى المعيشة.
- تتراجع حصة الأجور من الناتج باستمرار لصالح حصة الملكية، إذ انخفضت من 43% عام 1997 إلى 38% عام 2004، بينما ارتفعت حصة الملكية من 57% إلى 62% خلال نفس الفترة.
- علماً بان ارتفاعات الأسعار المتتالية دون إن يقابلها ارتفاعات مماثلة في الأجور أدت إلى تآكل 90% من الأجر المعطى، أي إن الأجر الحالي يعادل 10% من الأجر الحقيقي للعامل.

الاطار النظري للبطالة والسياسات الاقتصادية

المقدمة

تعتبر البطالة من ابرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي واجهت مختلف الاقتصاديات في العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة، بالرغم من اختلاف مضمونها في كل من هذه الاقتصادات، وقد أصبحت تمثل احد التحديات الأساسية للنظام العالمي الجديد في ظل العولمة، وقد احتل البحث في أسبابها وسبل مواجهتها مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارس واتجاهاته.

إن رسم أي سياسة لمكافحة البطالة لا بد أن يقوم على نظرية محددة لتفسير ظاهرة البطالة وأسبابها، وبقدر ما يكون فهمنا النظري للبطالة سليماً، تكون سياستنا ملائمة وفعالة للتصدي لها. ولهذا انطلقنا في دراستنا لظاهرة البطالة والسياسات الاقتصادية من تعريف مفهوم البطالة وكيفية قياسها، وتحديد أنواعها سواء كانت بطالة ظاهرة أو مقنعة، بطالة دورية أو احتكاكية أو هيكلية، بطالة اختيارية أو اجبارية. وتحديد مواقف الفكر الاقتصادي من قضية البطالة والسياسات الاقتصادية، سواء كان فكراً كلاسيكياً أو ماركسياً أو كلاسيكياً جديداً أو كينزياً أو نقدياً.

مفهوم البطالة وقياسها:

يعرّف العاطل عن العمل (حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية) على انه: "كل قادر على العمل، وراغب فيه، وباحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد".

وتقاس البطالة بحساب معدل البطالة، وهو يساوي نسبة الأفراد العاطلين عن العمل إلى قوة العمل المتاحة، ومصدر البيانات في حساب هذا المعدل هي التعدادات السكانية التي تقوم بها الأجهزة الإحصائية والمسوحات الإحصائية التي تعدها مكاتب إحصاءات العمل.

أنواع البطالة:

تصنف البطالة حسب أنواعها إلى:

1- البطالة الظاهرة والبطالة المقنعة

2- البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية والبطالة الدورية

1- البطالة الظاهرة:

يقصد بها وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل. والبطالة الظاهرة قد تطول أو تقصر فترتها الزمنية بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، وهي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية. وفي البلدان الصناعية يحصل العاطل على تعويض بطالة، أما في البلاد النامية فلا يحصل على تعويض بطالة.

2- البطالة المقنعة:

يقصد بها تكديس عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً، ولكنها تتقاضى أجراً - وإذا ماسحبت من مكان عملها فإن حجم الإنتاج لا ينخفض - مما يعني رفع متوسط تكلفة المنتجات.

وفي البلاد النامية تظهر البطالة المقنعة في القطاع الزراعي بسبب وجود فائض نسبي بالسكان يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة، ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية، بسبب زيادة التشغيل الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة.

3- البطالة الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للمشتغلين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنتشأ بسبب نقص المعلومات لدى العاطلين الباحثين عن عمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل، مما يعني عدم التقاء جانب الطلب على قوة العمل مع جانب العرض. وهذا يتطلب توفير مركز للمعلومات الخاصة بفرص التشغيل، الذي من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل، ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانيات المتاحة بسرعة وكفاءة أكبر.

4- البطالة الهيكلية:

هي البطالة التي تصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحصل في الاقتصاد الوطني، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التشغيل المتاحة من جهة وبين مؤهلات وخبرات المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه.

وتتصف هذه التغييرات الهيكلية بأنها إما تغييرات في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغييرات أساسية في الأساليب التكنولوجية المستخدمة، أو تغييرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة. وفي هذه الحالة يصعب على المتعطلين إيجاد فرصة عمل بسهولة لأن مستويات الخبرة والمهارة المطلوبة للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوافرة لديهم. وفي نفس الوقت يصعب على أصحاب الأعمال أن يحصلوا على متطلباتهم من العمالة المطلوبة بسبب نقص عرض هذا النوع من العمالة (أي حالة فائض عرض) في سوق العمل، وفائض طلب في سوق أخرى.

ويظل هذا الاختلال قائماً إلى إن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب. وكذلك فإن ارتفاع المستوى التكنولوجي للإنتاج (من يدوي إلى ميكانيكي ثم إلى أتمتة وتحكم إلكتروني) أدى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة التي كانت تعمل على خطوط الإنتاج.

كما أن العولمة وهجرة نشاط الشركات متعددة الجنسيات من البلدان مرتفعة الأجور إلى البلدان النامية ذات العمالة الرخيصة، أدى إلى بطالة هيكلية بين الناس الذين كانوا يعملون في حالة البلدان الأولى.

5- البطالة الدورية :

هي البطالة التي تحصل نتيجة للتقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة في ضوء حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي، التي يطلق عليها مصطلح "الدورات الاقتصادية". ويرتفع معدل البطالة الدورية في مرحلة الانكماش الاقتصادي حيث يسود الكساد، وينخفض هذا المعدل في مرحلة الانتعاش الاقتصادي حيث يسود الراج.

اطروحات الفكر الاقتصادي في قضية البطالة والسياسات الاقتصادية :

تعتبر البطالة احد التحديات الأساسية التي تواجهها مختلف الاقتصادات في العالم سواء كانت متقدمة أم متخلفة، وقد جرى تحليل هذه الظاهرة من قبل مدارس اقتصادية مختلفة في العالم، بدءاً من المدرسة الكلاسيكية فالماركسية والكلاسيكية الجديدة والكينزية والنقدية.

اطروحات الفكر الكلاسيكي :

الفكر الكلاسيكي هو فكر اجتماعي ينطلق من مبادئ الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والمنافسة الكاملة، والقوانين الطبيعية (اليد الخفية) التي تحرك شؤون المجتمع، وقانون الغلة المتناقصة.

ونظراً لاهتمام الكلاسيكيين بالبعدين الاجتماعي والسياسي في الظاهرة الاقتصادية، فقد احتلت البطالة مكانة هامة باعتبارها أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات الاجتماعية السياسية. وانصب تحليلهم لهذه الظاهرة على الأجل الطويل، وربطوا مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية، وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما ربطوا البطالة الجزئية بظاهرة جمود الأجور وقصور أسواق العمل. وقد افترضوا استحالة حدوث البطالة على نطاق واسع انطلاقاً من التوازن الاقتصادي العام الذي يعني توازن التشغيل الكامل لقوة العمل، ومن أن العرض الكلي للسلع والخدمات يتساوى دائماً مع الطلب الكلي، والادخار يتعادل دوماً مع الاستثمار بفضل المرونة التامة التي توفرها تغيرات سعر الفائدة، و بفضل وجود فرص لانهائية للاستثمار.

وتأسيساً على ذلك، فإن معالجة البطالة تتم عن طريق انخفاض الأجور، وهذا يعني انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح وبالتالي خلق الحافز على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الطلب على العمال إلى إن تختفي البطالة.

وافترضوا أن استخدام مرونة تغير الأجور واستجابتها لمقتضيات العرض والطلب يتطلب عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولا سيما في تحديد مستويات الأجور، انطلاقاً من الإيمان بقدرة السوق على تحقيق التوازن المستمر عند مستوى التشغيل الكامل لقوة العمل.

ومن عيوب الفكر الكلاسيكي، انه أهمل تأثير عنصر التقدم التكنولوجي على زيادة الإنتاج والبطالة.

اطروحات الفكر الماركسي من قضية البطالة:

يعتبر الفكر الماركسي أن البطالة هي جزء لا يتجزأ من جوهر النظام الرأسمالي الذي يقوم على أساس خلق جيش احتياطي من المتعطلين عن العمل يكونون أداة ضغط شديدة بيد الرأسمالي على العمال للقبول بأجور أقل، وبنفس الوقت يكون مورداً لإمداده بما يحتاجه من يد عاملة. كما يعتبر أن قانون اتجاه معدل الربح في النظام الرأسمالي إلى التدهور على المدى

الطويل هو السبب الجوهرى للازمات الاقتصادية والبطالة، إذ يلجأ الرأسماليون إلى إيقاف مفعول اتجاه الأجور نحو التزايد في مرحلة الانتعاش، وذلك إما بتكثيف العمل عن طريق إطالة يوم العمل، أو باستخدام الآلات بدلا من العمل الإنساني، مما يؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت، وبالتالي إلى تقليص فائض القيمة، كما يؤدي إلى انخفاض نسبي في عدد العمال الذين يخلقون فائض القيمة، وبالتالي خفض كلفة الأجور وكل هذا يؤدي إلى انخفاض معدل الربح. وهذا بدوره يدفع الرأسماليين إلى تقليل تراكم رأس المال، أي خفض طلبهم على وسائل الإنتاج وما يتبعه من انخفاض أسعارها وبالتالي حصول افلاسات وخسائر كثيرة في هذا القطاع. ويدخل الاقتصاد الرأسمالي في مرحلة ركود بمظاهرها المختلفة وأهمها زيادة البطالة، وتدهور الأجور، وانتشار الفقر. ويستنتج الماركسيون إن علة النظام الرأسمالي تكمن في بنية نمط الإنتاج الرأسمالي الذي يحمل في طياته بذور فنائه.

اطروحات الفكر الكلاسيكي الجديد :

الفكر الكلاسيكي الجديد هو فكر تبريري يدافع عن مصالح القوى الاجتماعية المسيطرة، ويبرر علاقات الاستغلال في النظام الرأسمالي، ويطمس معالم علاقات التبادل اللامتكافئ الذي ينطوي عليه، إنطلاقاً من نظرية المنفعة الحدية والندرة النسبية كبديل عن القيمة في الفكر الكلاسيكي القديم، مما أدى إلى عزل المحتوى الإجتماعي للاقتصاد السياسي بشكل كامل، وتجاهل العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الناس خلال عمليات الإنتاج، والتركيز على مشكلات السوق والائتمان والنقود والائتمان. وكان هذا الفكر نقطة تحوّل في النظام الرأسمالي من مرحلة المنافسة إلى مرحلة الاحتكار.

واحتل المشروع الكبير المكان الأول في النشاط الاقتصادي، وأخذ يمتص ويخنق المنشآت الصغيرة ويزيحها من السوق، مصفياً بذلك الإطار المفترض لشيوع حالة المنافسة الكاملة. ولم يعط الكلاسيكيون الجدد قضية البطالة اهتماماً يذكر لأنهم افترضوا حالة التشغيل الكامل، وأنكروا إمكانية حصول بطالة واسعة، وانصب تحليلهم لهذه الظاهرة على الأجل القصير معتقدين بأن البطالة التي يمكن أن تحدث هي بطالة جزئية في بعض القطاعات، أو بطالة اختيارية أو هيكلية، كما فصلوا بين مشكلة البطالة والمشكلة السكانية.

وقد عانى الفكر الكلاسيكي الجديد من عيوب أساسية أهمها: افتراض حالة المنافسة الكاملة، وهي حالة لا وجود لها في الواقع، وأن دخول عوامل الإنتاج تتحدد بإنتاجيتها الحدية، وأن

أسعار عوامل الإنتاج مرنة بشكل كامل، وان الإدخار يتعادل مع الاستثمار دائما عند مستوى التشغيل الكامل لقوة العمل.

اطروحات الفكر الكينزي:

يعتبر الفكر الكينزي أول فكر متخصص في قضايا تحليل البطالة، حيث كانت القضية المحورية التي بحثها كينز هي: كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة، وضمان تحقيق التشغيل الكامل لقوة العمل.

وتقوم النظرية الكينزية على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والتركيز على جانب الطلب الكلي الفعال، وتحليل ظاهرة البطالة من منظور قصير الأجل. وقد اكتشف كينز أن الرأسمالية فقدت قدرتها الذاتية على التوازن وتحقيق التشغيل الكامل، وأن البطالة تعود إلى نقص الطلب الكلي الفعال، كما أن عدم التطابق بين الادخار والاستثمار هو أمر ممكن بسبب اتجاه معدل الربح للتناقص، نتيجة انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال وثبات سعر الفائدة، وبسبب العوامل النفسية التي تؤثر في توقعات المستثمرين، وتحد من تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الكامل للموارد، ولهذا دعا إلى تخفيض سعر الفائدة والضرائب من أجل خفض تكاليف الإنتاج، كما دعا إلى زيادة الإنفاق العام في مجال الأشغال العامة من أجل زيادة حجم الدخل والإنفاق ومن ثم زيادة تشغيل العمالة.

وقد تطور الفكر الكينزي حينما تم التحول من المنظور قصير الأجل في تحليل قضايا النمو والبطالة إلى المنظور طويل الأجل، وهو ما يعرف بمرحلة نماذج النمو الكينزية التي بنيت على أساس تحديد معدل النمو الضروري اللازم لتجنب البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية.

واكتشف الفكر الكينزي أن الاحتكار هو العقبة الأساسية التي تؤخر النمو في النظام الرأسمالي وتشدده لمصيدة الركود والبطالة.

وانتهت المدرسة الكينزية الجديدة إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها كينز، من حيث ضرورة الارتفاع بمستوى الطلب الكلي حتى يمكن المحافظة على مستويات الإنتاج والتشغيل وتحقيق التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، وكذلك ضرورة تطبيق أساليب السياسة النقدية والمالية لضمان تحقيق هذا الهدف، والتركيز على إعادة توزيع الدخل الوطني بين دخل الملكية ودخل العمل، بوصفها وسيلة لتلافي أزمات الركود والبطالة، وللربط بين التوزيع والتشغيل والنمو.

يعتقد أنصار هذه المدرسة أن التركيز على مكافحة التضخم - من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية الانكماشية - ينطوي على تكلفة مرتفعة، فقد يتعرض مستوى الدخل والتشغيل للتدهور الشديد، وقد تطول مرحلة الاستقرار، لذا يقترحون دمج السياسات المالية والنقدية بشكل مرن، وأن تكون أقل توسعاً. وهم لا يعارضون تطبيق برامج لترشيد الأجور والأسعار والرقابة عليهما. أما معالجة مشكلة البطالة، والتحول من الركود إلى الانتعاش، فإنها تتطلب زيادة الادخار والتراكم والإنتاجية، وإعادة تأهيل القوى العاملة من خلال برامج واسعة للتدريب وإعادة التدريب. وينادون (في حال استحالة البطالة) بالعودة إلى سياسة الأشغال العامة الكبرى التي تهدف إلى خلق فرص واسعة للتشغيل والدخل.

اطروحات الفكر النقدي:

ينطلق الفكر النقدي من أن النقود هي العامل الوحيد الذي له الأهمية في الحياة الاقتصادية، وأن علاج البطالة لا يتحقق إلا من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية.

ولهذا فإن تقلبات مستويات الدخل والنتائج والتشغيل تعود إلى أخطاء السياسة النقدية أو إلى التدخل الحكومي في آليات السوق، وهكذا فإن الطلب الكلي يتأثر بالتغير الذي يحصل في الإنفاق النقدي، الذي يتوقف (بدوره) على كمية النقود مضروبة بسرعة تداولها.

ونظراً لأن معدلات الأسعار والأجور لا تتكيف مع انخفاض عرض النقود، والانخفاض المصاحب له في الطلب الكلي، فإنه ينشأ ارتفاع في مستوى البطالة، وانكماش مستوى الأعمال بسبب الانكماش النقدي. ويعتقد النقديون أنه يوجد معدل بطالة وحيد يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وإن أي محاولة لتقليل معدل البطالة، فإن تلك المحاولة سوف تقترن بتسريع معدل التضخم من خلال زيادة كمية النقود في التداول. لهذا يتعين على الحكومات الحذر عند مواجهة مشكلة البطالة، وأنه ليس من الممكن علاجها من خلال سياسات التوسع النقدي (كما أوصى كينز) بل على الحكومة أن تترك المشكلة تحل نفسها عبر آليات السوق.

ويعتقد أنصار هذه المدرسة أنه ليس من مهام الدولة في النظام الرأسمالي العمل على تحقيق التشغيل الكامل لقوة العمل، بل يجب أن ينحصر دور الدولة في أداء وظائفها التقليدية (الأمن الداخلي والخارجي ومراقبة تنفيذ القوانين)، وأن تتولى وضع وتنفيذ سياسة نقدية منضبطة تحقق الاستقرار النقدي. وأن علاج البطالة والركود الاقتصادي لا يتطلب التأثير في الطلب الكلي (وفق المدرسة الكينزية) بل يتطلب العمل على حفز رجال الأعمال على قيامهم بالاستثمار وزيادة الإنتاج. ويكون ذلك من خلال خفض الضرائب المفروضة على الدخل والثروة، وتحجيم

القطاع العام ونقل ملكيته إلى القطاع الخاص (الخصخصة)، والحد من البيروقراطية وإطلاق آليات السوق، ومحاربة الرقابة الحكومية على الأجور والأسعار. وكانت نتيجة تطبيق هذه الأطروحة في أوروبا وأمريكا الحد من معدلات التضخم في مقابل ارتفاع واضح في معدلات البطالة.

أطروحات فكرية أخرى:

1- أطروحة مدرسة اقتصاديات جانب العرض

يعتقد أنصار هذه المدرسة أن أزمة البطالة والركود لا تكمن في نقص الطلب الكلي الفعال -كما يرى الكينزيون - بل في نقص قوى العرض. ويرون انه للخروج من هذه الأزمة، لا بد من العمل على إنعاش الحوافز التي من شأنها أن تزيد من قوى الادخار والاستثمار والعمل والإنتاج. كما يرون إن تخفيض معدل البطالة، سيؤدي إلى زيادة قوى العرض من السلع والخدمات، وإلى تخفيض في الأسعار ومعدل التضخم. ويعتبرون إن القضية المركزية في مكافحة البطالة والركود هي خفض معدلات الضرائب على الدخل والثروة الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة فرص التشغيل لقوة العمل. وكانت حصيلة تطبيق هذه الأطروحة -وخاصة في عهد الرئيس الأمريكي ريغان- تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، دون إن يكون لها أي تأثير إيجابي في خفض معدلات البطالة

2- أطروحة مدرسة التوقعات الرشيدة :

يعتقد أنصار هذه المدرسة أن التوقعات تكون رشيدة، إذا كان التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية يتم وفقاً لما تمليه قواعد النظرية الكلاسيكية الجديدة التي تقوم على أساس أن الناس يستخدمون المعلومات المتوافرة لديهم، وأن الأسعار وأسواق العمل والأجور مرنة و تتكيف دائماً بسرعة طبقاً لحالة العرض والطلب، وأن البطالة تتزايد لان الناس يبحثون عن وظائف أفضل في فترة الكساد، وليست بسبب أنهم لا يجدون وظائف. لذا فهم يعتبرون إن تصحيح الاختلالات الكلية المتمثلة في الركود والبطالة المرتفعة، يتطلب توافر الحرية الاقتصادية، وتقييد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وشفافية الأسواق، والمرونة التامة في تغيرات الأسعار والأجور حسب حالة العرض والطلب.

3- أطروحة المدرسة المؤسسية:

يعتقد أنصار هذه المدرسة أن المنافسة واقتصاديات السوق قد فقدت فاعليتها كمنظم شامل وفاعل للاقتصاد الوطني مع سيادة الاحتكارات، وهي السمة البارزة لرأسمالية اليوم، وان مشكلات الرأسمالية -ومنها البطالة- تعود إلى الفجوة القائمة بين مستويات التطور العالية في الإنتاج والتكنولوجيا وبين النظام المؤسسي للرأسمالية. ويعتبرون انه للخروج من مأزق الركود والبطالة، لابد من الأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادي لتحقيق اعتبارات النمو والتوازن الاقتصادي، والتنسيق بين قطاع الشركات الكبرى(التكنوقراطي) وبين القطاع العام والحكومي (البيروقراطي) لذا لا بد من تدخل نشط للدولة في الحياة الاقتصادية، والرقابة على الأسعار والأجور من اجل السيطرة على التضخم.

ويرون أن التقدم التكنولوجي ألغى وسيلغي كثيرا من المهن والوظائف، وبالتالي سيؤدي إلى مزيد من البطالة، وان مشكلة البطالة لم تعد مشكلة كم بل مشكلة كيف، لذا لا بد من إعادة هيكلة العمل، والتوسع في مجال الخدمات الإنسانية كـرعاية المسنين، ورياض الأطفال، والخدمات الصحية، والترويج والسياحة، والخدمة المنزلية، ورعاية الأطفال وغيرها.

السياسات الاقتصادية والبطالة

التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي :

- إن فلسفة التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي تقوم على أساس صياغة "إستراتيجية نمو عالي الجودة" وتشتمل على أربعة عناصر:
 - سياسة اقتصادية كلية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي.
 - سياسة هيكلية تهدف إلى تحقيق نظام حر للأسعار، وللصرف الأجنبي، وللتجارة
 - سياسة اجتماعية تتضمن إنفاذاً حكومياً مبنياً على التكلفة الفعلية، واسواقاً مرنة للعمل، وشبكات أمان اجتماعي محددة الأهداف.
 - أداء حكومي جيد من خلال مؤسسات تخضع للرقابة.

- منذ منتصف الثمانينات (إبان أزمة الركود العالمية) بدأت أولى محاولات التحول إلى اقتصاد السوق حيث جرى تطبيق ما يلي:

- تحريك تدريجي لأسعار الصرف
- تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة
- إصدار تشريعات مشجعة للاستثمار الخاص بدءاً من قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991
- إلغاء دعم بعض السلع الاستهلاكية (شاي، زيت نباتي) ورفع تدريجي لأسعار بعض السلع الأخرى (الخبز، الأرز، السكر، المحروقات، الكهرباء)

- ومنذ عام 2000 جرت محاولات أخرى للتحول إلى اقتصاد السوق كان آخرها تبني القيادة السياسية في عام 2005 التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث جرى تطبيق ما يلي:

- التثبيت المالي⁽³⁾ (سياسات إدارة الطلب، وتقليل العجز الداخلي والخارجي) عن طريق:

- تحرير سعر الفائدة.
- تحرير وتوحيد سعر الصرف.
- استمرار تخفيض عجز الموازنة للدولة.

³ - ترتبط سياسات التثبيت المالي بصندوق النقد الدولي

- استخدام إصدارات سندات الخزينة لإدارة السيولة، وإلغاء نظام التخصيص الإداري للاتئمان.

○ الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي⁽⁴⁾:

- تحرير الأسعار: الزراعية، الصناعية، الطاقة، وغيرها
- تحرير التجارة الخارجية، والتعرفة الجمركية
- إعادة هيكلة القطاع العام
- التفكير في خصخصة بعض شركات القطاع العام تحت شعار الشراكة، فصل الإدارة عن الملكية، الإيجار التمويلي نظام B.O.T لمدة 99 عام، وغيرها
- إصدار تشريعات مشجعة للاستثمار الخاص، وتعديلات على قانون الاستثمار، وإصدار قوانين التجارة والشركات.

○ السياسات الاجتماعية:

- التفكير في إلغاء الدعم التمويني للسلع الاستهلاكية الأساسية الباقية.
- البدء بإجراءات إحداث صندوق اجتماعي للتنمية لمساعدة الفئات الاجتماعية الهشة وتوفير فرص عمل لها.
- تأسيس برنامج لمكافحة البطالة مدته 5 سنوات وبدء العمل به في عام 2002 تحت عنوان : هيئة مكافحة البطالة، ومن ثم تحولت إلى الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في عام 2006
- تفعيل مكاتب التشغيل بدءاً من عام 2001
- إحداث مرصد لسوق العمل في عام 2004
- التفكير بإحداث صندوق لتأمين البطالة وصندوق للضمان الصحي

سياسات الاقتصاد الكلي والبطالة :

- بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي 4.7% خلال الفترة (2000 - 2006) بينما بلغ معدل نمو نصيب الفرد 2.2% خلال نفس الفترة، والفرق بين المعدلين ومقداره 2.5% يعادل معدل نمو السكان.

⁴ - ترتبط سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بالبنك الدولي.

- البيئة الاقتصادية مستقرة نسبياً : معدل التضخم منخفض 7% لعام 2005 والدين الخارجي منخفض، واحتياطي القطع الأجنبي كبير.
- ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 من 3.6% خلال الفترة (1995 - 2000) الى 4.7% خلال الفترة (2000-2006)، علماً بأنه بلغ 8.2% خلال الفترة (1990 - 1995) بعد صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991.
- يعتمد الاقتصاد السوري بشكل أساسي على النفط والزراعة حيث يساهم الأول بـ 18% من الناتج المحلي الإجمالي والثاني بـ 20%، أما الصناعة التحويلية فتساهم بـ 7% وبالتالي لا بد من حشد الطاقات في هذا القطاع لكي يساهم في نمو الاقتصاد السوري وخلق فرص عمل جديدة

بنية الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية

بأسعار 2000 الثابتة

القطاع	2000	2006
زراعة	25	25
صناعة	30	25
بناء وتشبيد	3	3
تجارة	15	19
نقل ومواصلات	13	12
مال وتأمين	4	4
خدمات	10	12
مجموع	100	100

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعامي 2001 - 2007

- أما الاستثمار فقد نما بمعدل وسطي سنوي مقداره 13.3% خلال الفترة (2000 - 2006)، ويساهم كل من القطاع العام والقطاع الخاص بـ 50% بالتساوي في عام 2006، في حين كانت مساهمة القطاع العام في عام 2000 تعادل ثلثي كتلة الاستثمار وللقطاع الخاص الثلث، ويعزى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار إلى توجهات الخطة الخمسية العاشرة بإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الاستثماري الإنتاجي.
- ونتيجة للتحرير الواسع للتجارة الخارجية ارتفعت نسبة حصة الاستهلاك العام والخاص من الناتج المحلي الإجمالي من 76% عام 2000 إلى 86% عام 2006، وبالمقابل انخفضت حصة الادخار المحلي الإجمالي من 24% إلى 14% بين عامي 2000 و 2006، في حين

ارتفعت حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي من 17% إلى 28%، والفرق بين حصة الادخار وحصة الاستثمار جرى تعويضه من القروض الخارجية والاحتياطي، علماً بأن حجم الاستثمار الأجنبي يقدر بـ 20 مليار دولار في عام 2007.

- تشكل البطالة تحدياً رئيسياً للاقتصاد السوري، بالرغم من ان الإحصاءات الرسمية تشير إلى هبوط سريع في معدل البطالة خلال فترة قصيرة جداً وهذا غير معقول إذ هبط من 12.3% في عام 2004 إلى 8.2% في عام 2006 وذلك نتيجة خلق 521 ألف فرصة عمل خلال سنتي 2005 و 2006، وهذا غير منطقي.

إن انخفاض معدل البطالة يعتبر انخفاضاً وهمياً ومخادعاً للأسباب التالية :

- بنيت أرقام البطالة على أساس تعريف المشتغل في تعداد 2004 وهو كل من اشتغل لمدة ساعة واحدة خلال فترة الإسناد الزمني 41%.
- علماً بأن تعريف المشتغل في التعدادات السابقة كان كل من اشتغل لمدة أقل من 30 ساعة.

وبموجب هذا التعريف فإن المعدل يرتفع إلى 11% وإذا أضيف إليه 30% نسبة العاملين الموسمييين والمؤقتين يصبح معدل البطالة 41%.

- إن معدل نمو المشتغلين خلال الفترة (1994-2004) يبلغ 1.3% في حين يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.6% ومعدل نمو الإنتاجية 2.4% أما معدل نمو الاستثمار فيبلغ 4.0%

المتغيرات الكلية بأسعار 2000 الثابتة (مليار ل.س)

2006	2000	
1359	841	الطلب الكلي
1029	685	الاستهلاك
330	156	الاستثمار
164	219	الادخار
1193	904	الناتج
59	37	عجز الموازنة *
66	70	عجز الميزان التجاري *

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية للاعوام 2001 و 2007

* بالأسعار الجارية

- ان ضعف المناخ الاستثماري، وعدم القدرة على تحفيز الاستثمار المحلي، وجذب الاستثمار الخارجي بسبب عوائق الترخيص الاداري للمشاريع الاستثمارية بالرغم من الاعفاءات الضريبية، سيقف عائقاً كبيراً أمام خلق فرص عمل جديدة والحد من البطالة
- يضاف الى ذلك عزوف القطاع الخاص المحلي والخارجي عن الاستثمار في المجالات الانتاجية، وعدم القدرة على تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار الانتاجي بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل ومكافحة البطالة.
- ان عدم حل مشاكل القطاع العام الانتاجي، أدى الى انخفاض كفاءته وعدم القدرة على رفع انتاجية العمل، وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.
- أدت السياسات الكلية المتبعة الى رفع نسبة الصادرات المصنعة الى اجمالي الصادرات في الاقتصاد الوطني من 19% في عام 2000 الى 47% في عام 2006، كما ارتفعت نسبة صادرات القطاع الخاص المصنعة الى اجمالي صادرات الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني من 48% الى 83% خلال نفس الفترة.
- إن السياسات الاقتصادية المتبعة لم تستطع تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي.
- إن السبب الرئيسي للاختلال المالي هو زيادة إجمالي الطلب المحلي (استهلاك + استثمار) عن الناتج.

2006	2005	2000	1995	1990	1985	2000 أسعار الثابتة
1359	1277	841	805	602	650	الطلب الكلي
1193	1135	904	756	511	516	الناتج
166+	142+	63-	49+	91+	134+	الاختلال

المصدر : المكتب المركزي للاحصاء - المجموعة الاحصائية لعام 2007

- طبقاً لهذا التحليل فان السياسة النقدية والمالية التوسعية تؤدي إلى عجز الميزان الجاري لميزان المدفوعات نظراً لان زيادة الطلب تترجم إلى زيادة في الواردات

2006	2005	2000	1995	1990	1985	2000 أسعار الثابتة
529	375	325	226	143	81	تصدير
528	527	270	274	234	215	استيراد
1+	152-	55+	48-	91-	134-	فجوة الموارد

المصدر : المكتب المركزي للاحصاء - المجموعة الاحصائية لعام 2007

السياسات النقدية والبطالة :

- إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق التوازن بين العرض النقدي والطلب عليه، وإن النسبة بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية تقيس كمية النقد التي يجري تداولها بالنسبة لكل وحدة نقدية قائمة في وحدة الناتج. وقد انخفضت هذه النسبة من 21% إلى 19% خلال الفترة (2000 - 2006). كما انخفضت نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 43% إلى 39% خلال نفس الفترة، وبالمقابل ارتفعت نسبة النقد المتداول إلى الكتلة النقدية من 55% إلى 60% خلال نفس الفترة، كل هذا يفسر أزمة السيولة والركود الاقتصادي وارتفاع المستوى العام للأسعار وتدني مستوى استخدام الموارد.
- تقدر حجم الأموال المعطلة في المصارف عن الاستثمار بـ 456 مليار ل.س في عام 2006:

767 مليار ل.س موجودات جاهزة للإقراض

ناقصا 311 مليار ل.س احتياطي الاستيراد لمدة 6 أشهر

456 مليار ل.س الأموال المعطلة في المصارف

- فإذا كان وسطي تكلفة خلق فرصة عمل جديدة يعادل 2 مليون ل.س، فإن الأموال المعطلة في المصارف كافية لخلق 228 ألف فرصة عمل.
- بلغ رقم قياسي نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2003 - 2006) حوالي 60% مقابل رقم قياسي نمو النقد المتداول خارج المصارف 40% لنفس الفترة، وبما أنه لم يحدث تغير يذكر في نصيب النقود الجاهزة في الكتلة النقدية فإن الفرق بين النسبتين (الرقمين القياسيين) يفسر أزمة السيولة وحالة الركود الاقتصادي، ويعتبر أحد مسبباته، وما يتولد عنه من ارتفاع في معدلات البطالة والفقر
- الأهداف النهائية للسياسة النقدية :

- استقرار أسعار السلع والفائدة و الصرف

- توازن ميزان المدفوعات

- معدل نمو اقتصادي حقيقي مناسب

- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية

- المحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية

- إن معدل الفائدة كأداة بيد السياسة النقدية لم يكن له أي تأثير على حجم الاستثمار، ولا على معدل الصرف، ولا على العرض النقدي، بل كان يتوقف على المناخ الاستثماري ومخاطر الاستثمار وطبيعة الجهاز الإنتاجي ومدى مرونته وتطوره، وكان تأثيره كبيراً على تحول المدخرات إلى سوق العقارات، وإلى ارتفاع اسعارها، وإلى المضاربات العقارية.
- المستوى العام للأسعار لا يتأثر فقط بالتناسب بين نمو العرض النقدي ونمو الناتج المحلي الإجمالي، بل يتأثر أيضاً بالإنتاجية في الاقتصاد الوطني وكتلة الضرائب والرسوم المضافة إلى أسعار المنتجات النهائية، وتغيرات الأسعار العالمية، وتغيرات أسعار الصرف في الدول الأخرى التي ترتبط بها بعلاقات تجارية.
- عملت السياسة النقدية على تمويل عجز الموازنة بمعزل عن استقرار الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات، والمحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري، واستقرار سعر الصرف.
- وقد أدت زيادة الكتلة النقدية دون زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة معدلات التضخم، وبالتالي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتدني مستوى استخدام الموارد.
- إن وجود جزء كبير من الكتلة النقدية خارج المصارف يؤدي إلى إضعاف تأثير السياسة النقدية على الاستخدام الأمثل للموارد، حيث نجد ان 40% من هذه الكتلة خارج الجهاز المصرفي، بينما نجدها في دول أخرى اقل بكثير مثل مصر 17% ولبنان 3%.

السياسات المالية والبطالة :

- تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف مالية واقتصادية بآن واحد:
 - فالأهداف الاقتصادية تتجلى في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتحريك معدلات النمو الحقيقية نحو الأعلى، وتخفيض معدل التضخم، وكسر الركود، واستقرار سعر الصرف، وزيادة الاستثمار، وزيادة فرص العمل، وتوازن ميزان المدفوعات، وإعادة توزيع الدخل القومي وغيرها
 - والأهداف المالية تتجلى في :
 - تأمين موارد مالية عامة لتغطية النفقات العامة
 - وتقليص عجز الموازنة العامة للدولة
- لم يتحقق الهدف الاقتصادي للسياسة المالية بسبب التهرب الضريبي الكبير والإعفاءات الضريبية التي لم تحقق هدفها الأساسي في تشجيع الاستثمار الحقيقي في القطاعات الإنتاجية المحرصة للنمو، بل أدت إلى تشوه الاقتصاد الوطني بسبب النمو غير المتوازن في ثروات الأفراد، وفي الدخل المتولدة في القطاعات الهامشية ولدى الفئات الطفيلية.
- أما الرسوم الجمركية كأداة مالية فلم يتم الاستفادة منها لتحسين الوضع التنافسي للمنتجات الوطنية، تجاه المنتجات الأجنبية خلال فترة الحماية الجمركية للصناعة الوطنية مما جعل قطاعات التصدير عاجزة عن مواجهة قرار الدخول في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بدءاً من عام 2005
- تهدف سياسة المالية العامة الى تخفيض العجز كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وتحقيق التوازن الاقتصادي، وتناسب أفضل بين الموارد المحلية والنفقات في الموازنة العامة للدولة وانعكاسها على الناتج المحلي الاجمالي.
- عمدت السياسات المالية في الماضي إلى تقليص عجز الموازنة العامة للدولة بغض النظر عن الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها، فقد أدت إلى تخفيض معدلات نمو الإنفاق العام، مما أدى إلى دخول الاقتصاد الوطني في مرحلة ركود منذ منتصف التسعينات، وتحول هذا الركود في بداية الألفين إلى ركود تضخمي بسبب ارتفاع الأسعار الذي نجم جزئياً عن رفع أسعار البنزين والاسمنت والغاء جزئي للدعم التموييني، وارتفاع أسعار العقارات الذي نجم عن تخفيض معدل الفائدة.

- وأوقع الاقتصاد الوطني في مأزق كبير بعد اتخاذ قرار تحرير التجارة الخارجية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفي إطار الشراكة الأوروبية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- انخفضت نسبة الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 30.5% عام 2000 إلى 29% عام 2006 وهذه النسبة ضئيلة بالمقارنة مع الأهداف المرغوب تحقيقها.
- ارتفع عجز الموازنة العامة للدولة من 37 مليار ل.س علم 2000 إلى 59 مليار ل.س عام 2006، وقد انخفضت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من 4.1% إلى 3.5% خلال نفس الفترة.
- بلغت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي 67% أما مساهمته في الضرائب المباشرة فقد بلغت 13% من إجمالي ضرائب الدخل لعام 2006، بينما يساهم القطاع العام ب 33% من الناتج المحلي الإجمالي و 87% من هذه الضرائب. مما يعني أن على القطاع الخاص أن يزيد مساهمته في الضرائب لتبلغ على الأقل حصته في الناتج المحلي الإجمالي، ولا شك أن هذا المبلغ الإضافي يمكن أن يغطي جزءا كبيرا من عجز الموازنة العامة للدولة.

السياسات الاستثمارية والبطالة :

- إن أي قرار استثماري لدى المستثمر يتوقف على درجة استقرار المؤشرات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل، ومن هذه المؤشرات : سعر الصرف، التضخم، رصيد ميزان المدفوعات، عجز الموازنة العامة للدولة، توقعات المضاربة على العملة الوطنية وسعر الصرف وأثره على قيمة صادرات وواردات المستثمرين وعلى القوة الشرائية لأرصدتهم النقدية والقيمة الفعلية لموجوداتهم العينية.
- إن أي قرار استثماري يتطلب استقراراً تشريعياً يحمي حقوق المستثمرين وحقوق البلد
- إن إصلاح المناخ الاستثماري يتطلب أولاً: تحقيق استثمار الموارد الوطنية أولاً ثم يأتي دور جذب الاستثمارات الخارجية. كذلك يجب توجيه هذه الاستثمارات نحو الأنشطة الإنتاجية المحرصة للتنمية وليس الأنشطة الوهمية (مثل الاستثمار في العقارات والجوانب السياحية غير النافعة).
- تامين قنوات ادخارية استثمارية ملائمة لتعبئة الموارد المعطلة وتوجيهها نحو الاستثمار الحقيقي لزيادة معدلات النمو والتشغيل، فقد اقتضت القنوات الادخارية في الماضي على المصارف الحكومية التي لم تستطع القيام بوظيفتها الأساسية وهي تعبئة المدخرات واستثمارها، بل أضافت عبئاً على الاقتصاد الوطني وهو تجميد رؤوس الأموال وخسارة كتلة الفوائد التي تدفعها للمدخرين دون ان يقابلها أي عوائد استثمارية.
- اتجهت الدولة مؤخراً إلى توسيع القنوات الادخارية من خلال :
 - قانون سوق الأوراق المالية لعام 2005
 - قانون تأسيس البنوك الإسلامية لعام 2005 التحول من وظيفة الإبداع إلى وظيفة الاستثمار.
- اقتراح تحويل دور المصارف من الخدمات التقليدية المقتصرة على الاقراض والاقتراض إلى الأساليب الحديثة في التمويل أي التحول من وظيفة الإبداع إلى وظيفة الاستثمار كالمشاركة والتأجير التمويلي وغيرها.
- إن قرار تخفيض معدل الفائدة عام 2003 (من 9% إلى 4.5% أي إلى النصف في يوم واحد / قرار انهيار أسعار الفائدة) شجع على المضاربة في سوق العقارات والعملات الأجنبية.
- إن الموجودات النقدية المعطلة في المصارف يمكن ان توفي 228 ألف فرصة عمل

السياسات الصناعية والبطالة :

- تتصف الصناعة التحويلية بانخفاض المستوى التكنولوجي (سواء من حيث التجهيزات أو المهارات) مما يؤدي إلى تدني إنتاجية وجودة العمل وارتفاع التكلفة وبالتالي قدرة تنافسية محدودة وقيمة مضافة متدنية.
- يلاحظ تراجع في مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 8.2% في عام 2001 إلى 6.6% عام 2006 وهذا يشير إلى استمرار إنتاج بضائع صناعية ذات قيمة مضافة منخفضة، بالرغم من إن حجم الإنتاج يتزايد. كما يشير إلى انخفاض الإنتاجية فيها من 180 ألف ل.س في عام 2004 إلى 170 ألف ل.س في عام 2006.
- انخفضت مساهمة القطاع العام الصناعي من 28.4% من الناتج في الصناعة التحويلية في عام 2000 إلى 23.5% في عام 2006، كما ان مساهمة القطاع الخاص قد ارتفعت من 71.6% إلى 76.5% خلال نفس الفترة مما يشير إلى تضائل أهمية القطاع العام في هذا النشاط وتزايد أهمية القطاع الخاص.
- تناقص حجم القوى العاملة في الصناعة التحويلية القطاع العام من 107 آلاف عامل في عام 2000 إلى 105 آلاف عامل في عام 2006 أي ينقص ألفين عامل مما يشير إلى تناقص أهمية القطاع العام في نشاط الصناعة التحويلية والى عدم قدرة القطاع العام الصناعي على استيعاب مزيد من المشتغلين مالم يجر تحديث تكنولوجيا الشركات وتحسين كفاءة إدارتها.
- ارتفعت تكلفة فرصة العمل الجديدة لدى مشاريع القطاع الخاص في الصناعة التحويلية من 1.5 مليون ل.س إلى 1.7 مليون ل.س بين عامي 2000 و 2006 وهي موزعة حسب الأنشطة كما يلي:

تكلفة فرصة العمل / صناعة تحويلية / قطاع خاص

النشاط (مليون ل.س)	2000	2006
غذائية	2.6	1.7
نسيجية	0.6	2.3
هندسية	1.2	2.2
كيميائية	2.9	2.1
إجمالي	1.5	1.7

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعامي 2001 و 2007

- بلغ عدد فرص العمل الجديدة في المشاريع الصناعية المنفذة في القطاع الخاص 37 ألف فرصة جديدة خلال الفترة 2000-2006 أي بوسطي 5300 فرصة عمل سنوياً، مما يشير إلى إن القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص الصناعي على امتصاص القوى العاملة في سوق العمل ضعيفة جداً بالرغم من إن تكلفة فرصة العمل الجديدة ليست مرتفعة إذ تقدر بحوالي 1.5 مليون ل.س وسطياً.

فرص العمل الجديدة في القطاع الخاص الصناعي

النشاط (مشتغل)	2006	2000
غذائية	1983	578
نسيجية	1857	1001
هندسية	1455	603
كيميائية	2504	621
إجمالي	7799	2803

- ارتفع إجمالي عدد المشتغلين في القطاع الصناعي (العام والخاص) بمقدار 107 آلاف مشتغل خلال فترة 12 سنة (1994 - 2006) أي بوسطي 9 آلاف مشتغل سنوياً، وبناء عليه يمكن توقع خلق فرص عمل جديدة في هذا القطاع خلال الفترة (2007-2010) بمقدار 36 ألف فرصة عمل جديدة.
- ازدادت حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الصافي للصناعة التحويلية من 70% إلى 77% بين عامي (2000 و 2006) بينما تراجعت حصة القطاع العام من 30% إلى 23%.
- ويلاحظ تناقص مساهمة القطاع العام في الصناعات الكيميائية من 60% إلى 15% وفي الصناعات الغذائية من 50% إلى 40%.
- وبالمقابل تزايدت مساهمة القطاع الخاص بالصناعات الكيميائية من 40% إلى 85% وفي الصناعات الغذائية من 50% إلى 60%.

تغير مساهمة القطاعين العام والخاص في صافي ناتج الصناعة التحويلية
بتكلفة عوامل الإنتاج بالاسعار الجارية
2006 – 2000

2006			2000			النشاط
إجمالي	خاص	عام	إجمالي	خاص	عام	
100	60	40	100	50	50	غذائية
100	85	15	100	85	15	نسيجية
100	80	20	100	75	25	هندسية
100	85	15	100	40	60	كيميائية

- إن الظاهرة الكبيرة في قطاع الصناعة التحويلية هو القيمة المضافة المتواضعة الناتجة عن عملية الإنتاج في سلع النسيجية والغذائية خاصة. لذلك يبدو نشاط التصدير ضعيفاً.
- إن القيمة المضافة المتواضعة في معظم عمليات الإنتاج في قطاعات الاقتصاد السوري تجعل قضية مكافحة البطالة وخلق فرص عمل جديدة أمراً صعباً إن لم يكن بعيد المنال، إذ أن هذا يجعل المنتج السوري غير قادر على منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة، وبالتالي سيؤدي إلى عدم تشجيع المزيد من الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية الرئيسية، في حين يلاحظ نشاط بارز للاستثمارات الخارجية في القطاعات غير الإنتاجية كسواء العقارات واستخدامها في المضاربات بالإضافة إلى الأنشطة غير التنموية التي لا ترابطات تنموية داخلية لها.
- إن الظاهرة البارزة أيضاً ارتفاع فجوة الموارد بين الاستيراد والتصدير لصالح الاستيراد، علماً بأن التصدير في معظمه يتركز على السلع الخام وغير المصنعة عدا النفط ذات الأسعار المتدنية عالمياً، والاستيراد يتركز في معظمه على السلع المصنعة ذات الأسعار المرتفعة عالمياً. والفجوة بين أسعار المواد الخام وأسعار المواد المصنعة تعادل أضعافاً كبيرة، فمثلاً إن دولار القطن الذي صدره نستورده بعشرة دولارات ألبسة جاهزة.

التحولات في بنية الصادرات الصناعية التحويلية

• المستوى الإجمالي الصناعي :

انخفضت مساهمة المنسوجات والمشتقات النفطية في الصادرات الصناعية خلال الفترة (2000 - 2006) بالرغم من تضاعف قيمة صادرات المنسوجات 6 مرات، وبالمقابل ازدادت نسبة صادرات الألبسة الجاهزة والأغذية والكيماويات والأجهزة الكهربائية والمنتجات المعدنية.

• القطاع العام الصناعي :

انخفضت مساهمة المنسوجات والكيماويات في صادرات القطاع العام الصناعي بشكل كبير، أما باقي المنتجات الصناعية فان مساهمتها في الصادرات ضئيلة جداً.

• القطاع الخاص الصناعي:

انخفضت مساهمة المنسوجات في صادرات القطاع الخاص الصناعي بشكل كبير، في مقابل ارتفاع مساهمة الألبسة والكيماوية والمعدنية.
والخلاصة : إن مستقبل الصناعة من الناحية التصديرية يتركز في صناعة الألبسة والمعدنية والغذائية والكهربائية.

بنية الصادرات الصناعية التحويلية

	قطاع خاص		قطاع عام		إجمالي		
	2006	2000	2006	2000	2006	2000	
21	42	11	21	19	31	منسوجات	
23	18	—	—	19	10	ألبسة	
18	17	1	2	15	10	غذائية	
—	1	86	71	15	36	مشتقات نفطية	
19	13	1	6	15	10	كيماوية	
5	2	1	—	5	1	كهربائية	
14	7	—	—	12	2	معدنية	
100	100	100	100	100	100	مجموع	

القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية :

مستوى الاقتصاد الوطني :

- ارتفعت نسبة القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية على مستوى الاقتصاد الوطني من 18% إلى 20% بين عامي 2000 و 2006، وكانت النسبة في القطاع العام متدنية جدا إذ بقيت ثابتة حول 9%، أما في القطاع الخاص فقد كانت مرتفعة وازدادت من 26% إلى 31% خلال نفس الفترة.

مستوى النشاط الصناعي:

- تشكل الصناعة النسيجية والصناعة الهندسية أعلى نسبة قيمة مضافة.
- مستوى القطاع العام: تأتي النسيجية بالدرجة الأولى، والهندسية تأتي بالدرجة الثانية بالرغم من أنها انخفضت، بينما ارتفعت في الغذائية، أما الكيمائية فلا يمكن بحث هذه النسبة بسبب دعم المشتقات النفطية.
- مستوى القطاع الخاص: تأتي النسيجية بالدرجة الأولى، وتأتي الكيمائية بالدرجة الثانية، أما الهندسية فتأتي بالدرجة الثالثة بالرغم من أنها انخفضت، أما الغذائية فتأتي بالدرجة الرابعة.

نسبة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية

حسب القطاع والنشاط (2006 – 2000)

القطاع الخاص %		القطاع العام %		الصناعة التحويلية %		النشاط
2006	2000	2006	2000	2006	2000	
21.9	13.8	21.9	16.9	21.9	17.4	غذائية
42.4	27.0	29.1	10.3	39.1	22.9	نسيجية
29.6	31.6	27.7	31.5	31.5	31.7	هندسية
39.7	25.9	0.6	13.2	5.4	7.3	كيميائية
30.7	26.1	9.0	9.8	19.6	17.7	الإجمالي

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعامي 2001 و 2007

- مما تقدم يتبين أن الصناعات النسيجية تحرز تقدماً ملموساً فيما يخص ارتفاع القيمة المضافة سواء في القطاعين العام والخاص، وبالرغم من أن نسبة القيمة المضافة في القطاع العام قفزت قفزة كبيرة بين عامي 2000 و 2006 إلا أنها بقيت في عام 2006 أدنى من القطاع الخاص بكثير.
- وقد أحرز القطاع الخاص في الصناعات الغذائية تقدماً أكبر منه في القطاع العام بالرغم من تماثلهما في عام 2006.
- أما في الصناعات الهندسية فقد تراجعت نسبة القيمة المضافة في كل من القطاعين العام والخاص.
- إلا أن القطاع الخاص في الصناعات الكيماوية أحرز تقدماً ملموساً، أما القطاع العام فلا يمكن الحكم على تقدمه بسبب دعم المشتقات النفطية.
- **والخلاصة:** أن الصناعات النسيجية تعتبر أولوية أولى فيما يخص مستقبل التصنيع: وقد وضعت إستراتيجية الصناعة النسيجية المهام التالية:

إستراتيجية الصناعة النسيجية عام 2015

- تحويل 90% من محصول القطن السوري إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالمية بحلول عام 2015 (ملابس ومنسوجات منزلية)
- إيقاف تصدير القطن المحلوج
- شركات القطاع الخاص النسيجية هي قاطرة نمو هذه الصناعة
- تصدير 4 مليار دولار بالقطع الأجنبي
- إنتاج 255 ألف طن قطن محلوج
- زيادة عدد العاملين في التصدير إلى 2.5 مليون عامل
- مساهمة الصناعة النسيجية ب 30% من إجمالي الصناعة التحويلية وتشغيل 30% من اليد العاملة.
- معالجة العمالة الفائضة والتي تبلغ نسبتها 35% من إجمالي العمالة في هذه الصناعة

المقترحات

أولويات السياسة الاقتصادية :

1- سياسات الاقتصاد الكلي :

- اعتماد الاستثمار على المدخرات الوطنية وتراكم رأس المال الوطني، وتعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار الإنتاجي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل، وان لا تقل مساهمة الادخار الوطني عن 30 % من الناتج المحلي الإجمالي.
- صياغة مجموعة مترابطة من السياسات الاستثمارية والمالية والنقدية والمصرفية والإنتاجية التي تقود السياسة التجارية وليس العكس.
- تعزيز دور الدولة في ضبط آلية السوق والتحكم في مساراتها، وعدم الاكتفاء بدور التوجيه والتحفيز وتهيئة المناخ الاستثماري وتحسين البنية التحتية، وعدم ترك آلية السوق هي التي تتحكم بتوجهات التنمية، لأنها تتعارض مع العدالة الاجتماعية ولا سيما فيما يتعلق بحقوق العمال والمصلحة الاقتصادية الوطنية، وهي تميل إلى إلغاء دور الدولة الوطنية وتهميشها، وعلى هذا لا بد من قيام الدولة بالمهام التالية:
- ضبط الاستهلاك والاستيراد لصالح التنمية وليس لصالح التجارة فقط
- متابعة أداء عملية الإصلاح الاقتصادي
- إحياء دور الدولة الإنتاجي والاستثماري، دون المساس بدور القطاع الخاص الإنتاجي والاستثماري، لما فيه مصلحة التنمية والمجتمع.
- بناء القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية والمزايا التنافسية من اجل تحقيق أهداف التصنيع والتنمية الشاملة.
- اختيار قطاعات تنموية رائدة تتصف بأنها :
 - مولدة لفرص عمل وفيرة.
 - موسعة للقاعدة التصديرية.
 - مساهمة في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب.
 - ذات أهمية إستراتيجية في بناء قطاع صناعي قوي يدعم دولة قوية.
- تحقيق معدل نمو اقتصادي عالٍ عام النفع.
- اختيار السياسات الاقتصادية الواقعية التي تكفل تحقيق الأهداف في الخطط الخمسية والسنوية.

- توفير الشروط الأساسية للتنافسية باتخاذ السياسات النقدية والمصرفية والمالية والاستثمارية المناسبة لمحو الآثار السلبية للإسراع في عمليات تحرير التجارة والأسعار ومعدلات الصرف والفائدة.
- إعادة صياغة المصطلحات والتعاريف الإحصائية التي تكفل الحصول على بيانات واقعية.
- زيادة دور الدولة الإنتاجي في المجالات الإستراتيجية .
- إجراء دراسات وأبحاث حول تكاليف التحرير السريع للمتغيرات الاقتصادية قبل تأمين الشروط التمكينية للأداء بأقل ما يمكن من الخسائر.

2- السياسات الاستثمارية:

- تقسيم العمل بين القطاعين العام والخاص -فقط- في الأنشطة الإستراتيجية المحددة بشكل مسبق.
- التوسع في أنشطة استثمار القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع القطاع العام على أساس التكافؤ والتنافس.
- التركيز على الاستثمار في أنشطة تصديرية ذات قيمة مضافة حقيقية وكبيرة.
- وضع ضوابط تمكن من عدم السماح للقطاع الخاص بالقيام بأنشطة وهمية مضاربات تضر بالاقتصاد الوطني.
- إعادة النظر في سياسة تراجع دور الدولة الاستثماري ،والعودة الى توجه جعل الدولة شريكاً قوياً في عملية التنمية.
- توسيع قاعدة النمو الاقتصادي بين صغار المنتجين وذلك بتوفير البيئة التمكينية لتجميعهم في شركات صغيرة ومتوسطة من أجل تنمية حقيقية وتشغيل فاعل لقدراتهم وطاقاتهم.
- التوجه نحو المشاريع الاقتصادية عامة النفع جغرافياً وقطاعياً وسكانياً، والتي تكون ترابطات أممية وخلفية في الاقتصاد الوطني، وعدم السماح بالمشاريع التي تكون جزراً منعزلة عن التنمية الاقتصادية السليمة.
- التأكيد على تحقيق المؤشرات التالية في المشاريع الجديدة:
 - زيادة معدل نمو الصادرات عن معدل نمو الواردات.
 - ارتفاع القيمة المضافة.
 - زيادة معدل التشغيل.
 - زيادة حصيلة القطع الأجنبي.
 - أجور عادلة، وشروط عمل جيدة.

3- السياسات التجارية :

- تنمية الصادرات أولاً، ومن ثم تحرير الواردات تدريجياً وانتقائياً.
- كبح جماح سيطرة التجارة على الإنتاج الوطني.
- تحديد قطاعات إنتاجية قائمة لنشاط التجارة والتصدير
- التركيز على النشاط التصديري الذي ينطوي على قيمة مضافة عالية.
- ربط الأجر الحقيقية بالنمو في الصادرات (لنفس السلعة المنتجة).
- التأكيد على الحصول على معاملة تفضيلية لزيادة الصادرات في إطار اتفاقية التجارة العالمية.
- ضمان التشبيك بين أنشطة التصدير وقطاعات الاقتصاد الوطني
- جعل السياسة التجارية ذات توجه تنموي يخدم الإنتاج أولاً، ويحقق التوازن بين تحقيق الربح الخاص والمنفعة العامة.
- الأولوية لتنمية الصادرات، ومن ثم التحرير التدريجي والانتقائي للواردات.
- جعل النشاط التجاري في خدمة الإنتاج الوطني أولاً، ووضع ضوابط تمنع من جعل النشاط التجاري أداة لتدمير المنتج الوطني الحائز على معايير الجودة والسعر العادل.

4- السياسات الصناعية :

- تكوين مزايا تنافسية وطنية
- بناء الطاقات الإنتاجية التنافسية
- إخضاع شركات القطاعين العام والخاص لنفس الشروط التي يتطلبها الصالح الاقتصادي العام، وإعطاء شركات القطاع العام نفس القدر من الحرية التي تتمتع بها شركات القطاع الخاص وشركات الاستثمار الأجنبي أو المشترك.
- وضع إطار قانوني موحد يتضمن القواعد الأساسية لتحديد علاقات العمل في القطاعين العام والخاص، بما يكفل تحديد الأجور وشروط العمل والرعاية الصحية والاجتماعية عن طريق عقود عمل جماعية بين إدارات الوحدات الاقتصادية والهيئات النقابية، وذلك في إطار سياسات عامة للأجور يشارك في إعدادها الاتحاد العام لنقابات العمال.

- الفصل بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية في إدارة شركات القطاع العام، ووضع سياسة عامة للأسعار تأخذ في الاعتبار التكاليف الحقيقية للإنتاج في كل من القطاعين العام والخاص.
- التأكيد على عدم انكشاف القطاع الصناعي على المؤثرات الخارجية.
- تطوير الهياكل الاقتصادية بالشكل الذي يحقق تطوير القدرة التنافسية بين المنتجات المحلية والأجنبية.
- العمل على الاستثمار في أساليب الإنتاج كثيفة رأس المال من أجل رفع مستوى الإنتاجية ومعدلات النمو، جنباً إلى جنب مع الاستثمار في أساليب الإنتاج الحديثة كثيفة العمل من أجل زيادة فرص العمل الجديدة على أساس أن التشغيل وظيفة اقتصادية وليست اجتماعية.
- طرح مفهوم الإدارة "الإدارة البديلة لمؤسسات القطاع العام على أساس المحاسبة الاقتصادية" بدلاً من الخصخصة.
- تفعيل مبدأ تصنيع بعض المواد الخام المحلية بشكل كامل وتصديرها منتجاً نهائياً مثل القطن / ألبسة جاهزة.
- وضع ضوابط لعدم انكشاف القطاع الصناعي على المؤثرات الخارجية.

5- السياسات الاجتماعية :

- لا بد من تحسين المستوى المعيشي للسكان عن طريق جعل الحد الأدنى للأجور يرتفع عن مستوى الحد الأدنى للمعيشة، وذلك لإتاحة الفرصة أمام غالبية الشعب الفقيرة لتدخر وتساهم في تمويل التنمية وتشارك في قراراتها
- إعادة بناء الطبقة الوسطى حامل لواء التطور والازدهار
- التوزيع العادل للثروة والدخل
- إعادة توزيع منافع النمو بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية والأجيال.
- التأكيد على سياسة إنفاق اجتماعي متوازن.
- إقامة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والقطاع الخاص والأهلي (بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة).
- تحرير التشغيل من اختلالات سوق العمل :
 - بطالة ظاهرة احتكاكية.
 - بطالة مقنعة ومنقوصة.

المراجع:

- المكتب المركزي للإحصاء :
- تعدادات السكان للأعوام (1960-1970-1981-1994-2004)
- مسح القوى العاملة لعام 2006
- المجموعات الإحصائية للأعوام (2001-2007)
- هيئة تخطيط الدولة - الخطة الخمسية العاشرة (2006 - 2010)
- هيئة مكافحة البطالة - مشروع دراسة خارطة البطالة لعام 2003
- مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي / الاتحاد الأوروبي - مراجعة الاقتصاد السوري - دمشق 2006
- د.رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - عالم المعرفة 1997
- د.إبراهيم العيسوي - التحرير الاقتصادي وأثره على النمو والفقير والبطالة - ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق 2006
- د. نبيل سكر - تطوير خيارات لفائض العمل في سورية - مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي / الاتحاد الأوروبي - دمشق 2006
- د.أكرم الحوراني - انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي - ندوة الثلاثاء الاقتصادية - دمشق 2004
- أ.وسيم طعمة - السياسات الاقتصادية في سورية وكفاءة تخفيض الموارد - مجلة الاقتصادية- دمشق 2006
- أ. معن عاقل - سوق العمل/ مجلة بورصات وأسواق، دمشق 2008
- أ. هناء غانم - إستراتيجية الصناعة - مجلة الاقتصادية - دمشق 2008
- أ. محمد جلال مراد التشغيل وسوق العمل - ندوة الثلاثاء الاقتصادية - دمشق 2007

المحتويات

البطالة والسياسات الاقتصادية

• عرض العمل والبطالة

- النمو السكاني
- عرض العمل
- البطالة
- القدرة الاستيعابية للقطاعات العام والخاص على امتصاص البطالة

• الإطار النظري للبطالة والسياسات الاقتصادية

- مفهوم البطالة وقياسها
- أنواع البطالة
- أطروحات الفكر الاقتصادي في قضية البطالة والسياسات الاقتصادية

• السياسات الاقتصادية والبطالة

- التحول الى اقتصاد السوق الاجتماعي
- سياسات الاقتصاد الكلي والبطالة
- السياسات النقدية والبطالة
- السياسات المالية والبطالة
- السياسات الاستثمارية والبطالة
- السياسات الصناعية والبطالة

• المقترحات

- أولويات السياسة الاقتصادية والبطالة